تتجه المعركة في محافظة مارب اليمنية إلى مزيد من التصعيد، مع استمرار الحوثيين والحكومة برفد الجبهات بالتعزيزات، فضلاً عن دخول التحالف بقيادة السعودية بقوة على خط المعركة عبر الترتيب لنقل الإمدادات وحشد القوات الموالية للشرعية، وذلك بالتزامن مع تكثيف الطيران غاراته على مواقع الحوثيين

حرب مأرب استنزاف بلا حسم

عشرات القتلى من الحوثيين والقوات الحكومية بعد استئناف المعارك

عدن ـ **العربي الجديد**

تحولت المعارك المستمرة منذ أسابيع بين الحوثيين والقوات الحكومية اليمنية في مارب إلى حرب استنزاف بين الطرفين، من دون أي حسم. إلا أن هذا الأمر لم يوقف الطرفين عن مواصلة حشد العناصر والعتاد على هذه الجبهة، التي يبدو أن السعودية، وعبر إجبار «المجلس الانتقالي الجنوبي» على تسهيل مرور الإمدادات من المدن الجنوبية باتجاه مناطق شمالية وشنّ عدد ضخم من الغارات، تريد تحويل مارب إلى منطقة انطلاق لشن هجوم عكسي على الحوثيين. وفي موازاة معركة مارب، واصل الحوثيون عمليات إطلاق المسيرات باتجاه الأراضي السعودية. وأعلن التحالف، الذي تقوده السعودية أمس السبت، أنه اعترض ودمر طائرتين مسيرتين ملغومتين أطلقهما الحوثيون باتجاه مدينتي خميس مشيط وجازان جنوب السعودية. وأكد المتحدث العسكري باسم التحالف يحيى سريع الهجوم. وقال إن «سلاح الجو المسير استهدف مواقع هامة بقاعدة الملك خالد في خميس مشيط بطائرتي صماد 3 محققاً إصابة دقيقة». واعتبر أن «استهداف قاعدة خالد الجوية يأتي رداً على استمرار الحصار والعدوان على اليمن».

ودفعت أطراف النزاع اليمني، بمئات المقاتلين والعربات العسكرية من مختلف المحافظات، إلى جبهات القتال في غرب مدينة مارب النفطية، بالتزامن مع عودة الزخم للمعارك، التي انحسرت لمدة 5 أيام. وتعد جماعة الحوثيين لجولة هجومية جديدة، بعد فشل معارك الثلاثة أسابيع الأخيرة من فبراير/شباط الماضي في تحقيق اختراق جوهري نحو منابع النفط والغاز بمدينة مارب، وهو ما جعل القوات الحكومية تدفع بمئات المقاتلين، من تعز وأبين والساحل الغربي إلى المحافظة. وقال مصدر عسكري في القوات الحكومية، لـ«العربي الجديد»، إن مدينة مارب استقبلت، مساء أمس الأول الجمعة، قوافل عسكرية مختلفة، من محور طور الباحة و«ألوية العمالقة» بالساحل الغربي و«ألواء الأمجاد» وكتائب من الجيش الوطني المرابط في شقرة وشبوة. ولم يكشف المصدر عن قوام القوة البشرية التي وصلت إلى مارب، لكن مصادر تحدثت عن أن عملية الإسناد ستتواصل على مدار الأيام المقبلة من كافة المناطق العسكرية، وأن هناك خططاً لتسيير أكثر من ألفي مقاتل.

وخلافاً للاندفاع العفوي الذي حدث منتصف الشهر الماضي من بعض القوات الحكومية التي التحقت بجبهات القتال في مارب، تتم التحشيدات الأخيرة بترتيب من قوات التحالف في عدن، التي وجهت القوات التابعة إلى «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي، المدعوم إماراتياً، بتسهيل مرور الإمدادات. وكشفت مذكرة مسربة، اطلعت عليها «العربي الجديد»، توجيهات من قوات التحالف بتسهيل مرور 3 كتائب من اللواء الأول والثاني والثالث عمالقة في الساحل الغربي، التي يقودها رجال دين شافيون، وكتيبة رابعة من اللواء الثالث مشاة. كما دفعت القوات الحكومية، بكتيبة من «ألواء الأمجاد»، الذي أنشأته خلال العامين الماضيين في مناطق الزاهر وآل حميقان في البيضاء بقيادة السلفي صالح الشاجري، فضلاً عن مجموعات من اللواء الثاني إسناد. كذلك أعلن محور طور الباحة أنه أرسل، الجمعة الماضي، دفعة جديدة تضم 500 جندي.

ويبدو أن السعودية تتجه لشن عملية عسكرية واسعة ضد الحوثيين، لن تقتصر على الدفاع عن مدينة مارب، بل شن هجوم عكسي، في مسعى منها لردع الحوثيين الذين كثفوا هجماتهم على أراضيها خلال الأيام الماضية. ولا يقتصر التحول السعودي في إدارة معركة مارب على إلزام الانفصاليين بالسماح لمرور قوات حكومية من عدن وأبين للقتال في مناطق شمالية، إذ ساندت مقاتلات التحالف، أمس الأول، المعارك على الأرض، بشكل لافت، وشنت نحو 31 غارة جوية، في رقم يوازي غارات أسبوع كامل، وفقاً لمراقبين. وكان الحوثيون استأنفوا، الجمعة الماضي، هجماتهم على مدينة مارب، حيث نفذوا هجمات انتحارية على جبهات الكسارة والمشجح، بعد أيام من الهدوء النسبي، عندما اقتصر القتال على محاولة تسلل وهجمات محدودة. وقال مصدر في الجيش الوطني، لـ«العربي الجديد» أمس السبت، إن «المليشيات الحوثية عاودت الهجوم من ذات المناطق التي شنت من خلالها هجمات فبراير/شباط الماضي، لكنها تكبدت خسائر فادحة هذه المرة، إذ سقط لها نحو 120 قتيلاً في يوم واحد». وأشار المصدر إلى أن «معنويات القوات الحكومية في الوقت الراهن أفضل من ذي قبل، خصوصاً مع وصول تعزيزات بشرية والتفاف شعبي واسع، فضلاً عن التحاق متطوعين جدد بمعسكرات التدريب في مدينة مارب». وأكد المصدر العسكري أن مقاتلات التحالف نفذت ضربات مُحكمة خلال معارك الجمعة، وكان الإسناد الجوي أفضل من أي وقت مضى.

> أشار مصدر عسكري إلى مقتل 120 حوثياً في يوم واحد

> ساندت مقاتلات التحالف المعارك على الأرض بشكل لافت

من جهتها، قالت مصادر عسكرية حكومية، لوكالة «فرانس برس»، أمس السبت، إن المعارك اندلعت على ست جبهات، وإن القوات الحكومية تمكنت من صد الهجمات، إلا أن الحوثيين حققوا تقدماً على جبهة كسارة شمال غرب مدينة مارب. وأشارت إلى أن المعارك الضارية أوقعت 90 قتيلاً في 24 ساعة، بينهم 32 من القوات الحكومية والعشائر التي تقاتل إلى جانبها. كما تسببت المعارك بإصابة العشرات بجروح.

وأعلن الجيش اليمني، في بيان مساء أمس الأول، أن قواته «نفّذت 4 كمائن لمجاميع حوثية حاولت مهاجمة مواقع في جبهات الكسارة وهيلان والمشجع وصرواح، وكبدتها 95 قتيلاً، معظمهم لا تزال جثثهم متناثرة في الوديان والجبال». وأشار إلى أنه «تم إعطاب ثلاث عربات دفع رباعي للحوثيين بقصف مدفعي للجيش الوطني، فيما دمرت غارات جوية خمس دوريات تحمل مقاتلين وتحصينات حوثية في المشجع وهيلان».

وفي جبهة جبل مراد، أعلن الجيش، في بيان منفصل، أن قواته أحبطت هجوماً للحوثيين على مواقع جبل مراد، جنوبي مارب، بعد معارك انتهت بمقتل 25 حوثياً على الأقل، وإعطاب 3 آليات عسكرية مختلفة. ومنذ اشتعال المعارك في مارب قبل نحو شهر، لم تكشف جماعة الحوثيين رسمياً عن طبيعة المعارك والمواقع التي تقدمت فيها، لكنها تواصل دعوة أنصارها في المحافظات لدعم معركة مارب بالمقاتلين من أجل دحر من تصفهم بـ«قوى العدوان»، كما تذيع بيانات يومية لتشييع عناصرها في صنعاء.

وحاول الحوثيون، أمس السبت، الدفاع عن مواصلتهم المعارك في مارب، وانتقدت «وزارة الخارجية» التابعة لحكومة «أنصار الله»، في بيان نشرته وكالة «سبأ» التابعة لهم، «طبيعة ومضامين التصريحات الأممية والدولية وغيرها من المواقف السياسية والإعلامية المتداولة والمتكررة بخصوص جبهة مارب». واعتبرت أنه «يشوبها الكثير من الإصرار على التشكيك في حرص صنعاء على السلام، والانتقاص من حقها الطبيعي والمشروع في الدفاع عن النفس». وأشارت إلى أن «كل ما أظهره الموقف الدولي والأممي هو التركيز الواضح والحصري على جبهة مارب مع ملاحظة تجاهله التام لبقية جبهات الحرب المشتعلة». ولفتت «خارجية» الحوثيين إلى أن «جبهة مارب واحدة من أكبر الجبهات الرئيسية في الحرب العدوانية على اليمن، وقد بقيت على مدى السنوات الماضية وما تزال مسرحاً للقوات الأجنبية المحتلة، ووعاء تحتشد فيه كل القوى والتنظيمات الظلامية من القاعدة وداعش ومليشيات ما يسمى حزب الإصلاح، ويأوي إليه كل المقاتلين الفارين من الجبهات والمعارك الأخرى». وقالت إن «تحالف العدوان أنشأ جبهة مارب على نحو خاص لاجتياح العاصمة صنعاء، وظلت منطلقاً لكل العمليات والهجمات العسكرية والإرهابية التي استمرت طوال الفترة الماضية تحت شعار «قادمون يا صنعاء»، واستهدفت عملياً كل المحيط، بما في ذلك قانية وصولاً إلى البيضاء وصرواح وبدبدة ومجزر والجوف ونهم وصولاً إلى مشارف صنعاء».

وفي الإطار ذاته، تحدث «جهاز الأمن والمخابرات» التابع إلى الحوثيين، في تقرير نشر أمس الأول، «عن تواجد عناصر تنظيم القاعدة الإرهابي بمحافظة مارب، والهيكل التنظيمي لعناصر التنظيم فيما تسمى ولاية مارب ونشاط التنظيم بالمحافظة خلال الفترة الأخيرة». وبحسب الجهاز فقد «نفذت العناصر الإرهابية التكفيرية عدداً من العمليات الإجرامية التي استهدفت المدنيين، وقامت بمساندة قوات ما تسمى الشرعية في عدد من الجبهات العسكرية».

وصلت إلى مارب قوافل عسكرية تابعة إلى الحكومة (فرانس برس)

للحديث تتمة...

مخدِّر إعلام النظام

عيسى سعيسم

مع توالي الأزمات المعيشية التي تعصف بمناطق سيطرة النظام السوري، وازدياد حدتها تباعاً، بالتوازي مع تعاظم دور منظومة الفساد التي تحيط بكل مفاصل الإدارات، وعدم اتخاذ أي إجراء فعلي للتخفيف من الأزمات وآثارها على المواطنين، يعمل إعلام النظام، بشقيه الرسمي والخاص، على تقمص دور المخدر للمواطنين، بهدف التخفيف من حدة الاحتجاجات وعدم وصولها إلى سقف قد تخرج فيه عن سيطرة الأجهزة الأمنية.

على غير عادته، بدأ الإعلام الرسمي، الاعتراف بوجود أزمات تعصف بالمجتمع السوري، إلا أنه يعزو أسبابها إلى وجود مؤامرة خارجية تستهدف أمن البلد، وزعزعة استقراره، والتسبب بأزمات داخلية، مع عدم إغفال أن لتلك المؤامرة أطرافا داخلية تتحرك من أجل حث الناس على التمرد على النظام. وكل ذلك من أجل الإيحاء بأن أي معترض على الوضع المعيشي المتردي هو جزء من تلك المؤامرة الخارجية. ومن ناحية أخرى يعمل الإعلام الرسمي على تصوير الحكومة بأنها تؤدي دورها على أكمل وجه، من خلال استضافة مسؤولين حكوميين ومحللين وضيوف يتحدثون عن مشاريع مستقبلية، ووعود وتسويفات لمشاريع تنوي الحكومة القيام بها من شأنها إنهاء تلك الأزمات. ولم يغفل التحذير من الدور الذي يقوم به بعض ضعاف النفوس من داخل الحكومة، الذين يستغلون تلك الأزمات لتحقيق مكاسب شخصية لهم، «طبعاً بدون تحديد من هم هؤلاء الفاسدون».

أما الإعلام الخاص فيتولى دوراً أكبر في عملية تخدير المواطنين، إذ يأخذ هامشاً من الحرية في الهجوم على أداء بعض المسؤولين في السلطة التنفيذية، والحديث عن بعض حالات الفساد فيها. كما يعمد إلى تعرية بعض الشخصيات الفنية للحديث عن تلك الأزمات بكلام عمومي، عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام الخاص، من أجل الإيحاء بجو الحرية الذي يتمتع به المواطنون في كنف النظام، الذي لا يزال مستمراً بتسخير جزء من مقدرات البلد في حربه ضد معارضيه وسرقة القسم الآخر الأكبر.

لقاء البابا والسيستاني: تركيز على التعايش والسلام

التقى بابا الفاتيكان فرنسيس، أمس السبت، في مدينة النجف، خلال اليوم الثاني من زيارته التاريخية إلى العراق، المرجع الديني علي السيستاني، وسط تأكيد على أهمية السلام والتعايش

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

في اليوم الثاني من زيارته التي تستمر أربعة أيام إلى العراق، اجتمع بابا الفاتيكان فرنسيس، أمس السبت، مع المرجع الديني علي السيستاني، في مدينة النجف، جنوبي البلاد، على امتداد 55 دقيقة، في لقاء طغت عليه الدعوة للتعايش السلمي في أرض عصفت بها الطائفية والعنف، وذلك قبل أن يتوجه البابا إلى مدينة أور التاريخية (التي يعتقد بأن النبي إبراهيم ولد فيها) في محافظة ذي قار جنوبي العراق، حيث ألقى كلمة بحضور حشد كبير من رجال الدين والمواطنين العراقيين.

وأصدر الفاتيكان بياناً أكد فيه أن «قداسة البابا شدد، خلال لقائه مع السيستاني، على أهمية التعاون والصداقة بين الطوائف الدينية للتمكن من خلال تنمية الاحترام المتبادل والحوار، من المساهمة في خير العراق والمنطقة للبشرية جمعاء». وذكر أن «اللقاء كان فرصة للبابا لتقديم الشكر إلى المرجع، لأنه رفع صوته مع الطائفة الشيعية في مواجهة العنف والصعوبات الكبيرة في السنوات الأخيرة دفاعاً عن الأضعف والأكثر اضطهاداً، مؤكدين قدسية الحياة البشرية وأهمية وحدة الشعب العراقي». ولفت إلى أن «البابا كرّر صلاته من أجل مستقبل يسوده السلام والأخوة لأرض العراق الحبيبة والشرق الأوسط والعالم أجمع».

بدوره، أصدر مكتب السيستاني بياناً موسعاً حول اللقاء، قال فيه إن الحديث تناول «التحديات الكبيرة التي تواجهها الإنسانية في هذا العصر، ودور الإيمان بالله تعالى وبرسالاته، والالتزام بالقيم الأخلاقية السامية في التغلب عليها». ونقل البيان عن السيستاني أنه تطرق إلى «ما يعانيه الكثيرون في مختلف البلدان من الظلم والقهر والفقر والاضطهاد الديني والفكري، وكبت الحريات الأساسية، وغياب العدالة الاجتماعية، وخصوصاً ما يعاني منه العديد من شعوب منطقتنا من حروب وأعمال عنف وحصار اقتصادي وعمليات تهجير وغيرها، ولا سيما الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة».

وأضاف البيان أن السيستاني أشار إلى «الدور الذي ينبغي أن تقوم به الزعامات الدينية والروحية الكبيرة في الحد من هذه المآسي، وما هو المؤمل منها من حثّ الأطراف المعنية، ولا سيما القوى العظمى، على تغليب جانب العقل والحكمة ونبذ لغة الحرب، وعدم التوسع في رعاية مصالحها الذاتية على حساب حقوق الشعوب في العيش بحرية وكرامة».

كما أكد على أهمية «تضافر الجهود لتثبيت قيم التآلف والتعايش السلمي والتضامن الإنساني في كل المجتمعات، مبنياً على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والاتجاهات الفكرية»، ونوّه السيستاني بـ«مكانة العراق وتاريخه وبمحامد شعبه بمختلف انتماءاته، وأبدى أمله بأن يتجاوز محنته الراهنة في وقت غير بعيد».

وأكد اهتمامه بأن «يعيش المواطنون المسيحيون كسائر العراقيين في أمن وسلام، وبكامل حقوقهم الدستورية». وأشار إلى «جانب من الدور الذي قامت به المرجعية الدينية في حمايتهم وسائر الذين نالهم الظلم والأذى في حوادث السنين الماضية، ولا سيما في المدة التي استولى فيها الإرهابيون على مساحات شاسعة في عدة محافظات عراقية، ومارسوا فيها أعمالاً إجرامية يندى لها الجبين». وشكر السيستاني البابا على زيارة النجف.

> أعلن الكاظمي 6 مارس يوماً وطنياً للتسامح والتعايش

واستغرق اجتماع البابا والسيستاني 55 دقيقة. واتخذت مدينة النجف استعدادات وإجراءات مشددة لتأمين زيارة البابا. وقال محافظ النجف لؤي الياسري: «الاستعدادات الأمنية بدأت مبكراً، وشهدت المحافظة عمليات استباقية استعداداً للزيارة، حيث اشتركت بالخطة الأمنية مختلف الصنوف من الدفاع والداخلية والحشد الشعبي». وأشار إلى أن «المحافظة أعدت أيضاً خطة خدمية وإدارية ولوجستية وإعلامية، لإبراز أهمية هذه الزيارة التاريخية للمرجعية الدينية».

على أثر اللقاء، أعلن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي يوم السادس من مارس/ آذار «يوماً وطنياً للتسامح والتعايش في العراق» سيجرى الاحتفال به كل عام. وعقب لقاء السيستاني، انتقل البابا فرنسيس إلى محافظة ذي قار، حيث تقع مدينة أور الأثرية. وقبيل الصلاة الموحدة مع مختلف الديانات والطوائف في المدينة، ألقى البابا كلمة دعا فيها إلى «الوحدة، وألا يعمل كل منا بمعزل عن الآخر، فأخوتنا تدفعنا للعيش بإنسانية»، مشدداً على أنه «نحن المؤمنين، لا يمكن أن نصمت عندما يسيء الإرهاب للدين. بل واجب علينا إزالة سوء الفهم».

وأشار إلى أنه «من هذا المكان (مدينة أور) بدأ الإيمان والتوحيد من أرض أبينا إبراهيم، وأن الإيمان يجلبنا معاً، أما الإرهاب والعنف فلا يأتيان من الدين»، مشدداً على أن «الإرهاب يستغل الدين، ونحن من يجب أن نمنع من يستغله كغطاء».

وأضاف أنه «مات الكثير من الأيزيديين، وتمت إساءة معاملة الكثيرين منهم، ولا سيما الأطفال، لذا يجب أن نحترم حرية الدين، وهو حق أساس»، مؤكداً أنه «حينما هاجم الإرهاب هذا البلد (العراق) فقد هاجم جزءاً من التاريخ». وتابع: «المسلمون والمسيحيون عملوا معاً لإرساء دعائم السلام».

وأضاف: «لن يكون هنالك سلام من دون التعايش السلمي، وأن يساعد الناس بعضهم بعضاً، فلا سلام دون تفكير بعضنا ببعض، فالسلام سوف يجمعنا معاً ويجنبنا الصراعات». وقال: «لنصلّ من أجل الشرق الأوسط، ويجب علينا العمل لنغير مفهوم الكره إلى الحب، وأن نعطي صوتاً للضعفاء بمنحهم الرعاية».

وأكد: «نحتاج إلى أن نساعد بعضنا بعضاً، فالصراعات تحول دون تحقيق الأحلام، وإذا حققنا أحلام العائلة الإنسانية فسوف نكون معاً ونستمر بالرحلة». وبخصوص جائحة كورونا، أكد البابا: «سنبعد جائحة كورونا بتعاوننا، والتباعد الاجتماعي مهم لإبعاد خطرها وإنقاذ أنفسنا». وبعد كلمته، أقام البابا الصلاة الموحدة، بحضور واسع لممثلي الأديان والطوائف، قبل أن يتوجه إلى كنيسة مار يوسف، وسط بغداد، حيث أقام قداساً هناك.

ويتوجه البابا اليوم الأحد إلى مدينة الموصل، المعقل السابق لتنظيم «داعش»، حيث لا تزال الكنائس والمباني الأخرى هناك تحمل ندوب الحرب.

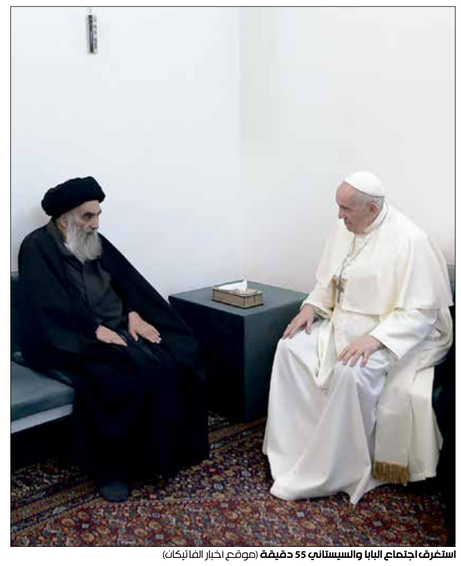

استغرق اجتماع البابا والسيستاني 55 دقيقة (موقع أخبار الفاتيكان)

المشيشي لسعيّد: لن أستقيل

تونس ـ **العربي الجديد**

أكد رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، في تصريح أمس السبت، أنه لن يقدّم استقالته من منصبه، وأن «ربط رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، انطلاق الحوار الوطني بتقديم استقالته كلام لا معنى له».

وفيما أكد المشيشي أن «استقالته غير مطروحة»، لفت إلى أنه سبق أن قال مرات عديدة إن «تونس في حاجة للاستقرار ولحكومة تستجيب لتطلعات الشعب، وإنه لن يتخلى عن مسؤوليته تجاه البلاد ومؤسساتها الديمقراطية واستحقاقات الشعب». في غضون ذلك، خرجت أمس السبت مسيرة بشارع بورقيبة وسط العاصمة التونسية، بمبادرة من أحزاب تنتمي للمعارضة، كالتيار الديمقراطي وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد «الوطد» وحزب العمال.

ورفعت خلال المسيرة شعارات تنتقد السلطة والطبقة السياسية في تونس، وأخرى ضد النقابات الأمنية، وما وصف بقمع الحريات واعتقال الموقوفين على خلفية الاحتجاجات والمسيرات التي عرفتها تونس.

ومن بين هذه الشعارات «لا خوف... لا رعب... الشارع ملك الشعب»، و«تسقط دولة الفساد، و«شغل حرية كرامة وطنية». وسجلت مناوشات بين المحتجين وعناصر الأمن الذين كانوا يشكلون جداراً أمنياً لمنع المتظاهرين من التقدم نحو وزارة الداخلية.

العراق: الإفراج عن عدد من متظاهري الديوانية

بغداد ـ **سلام الجاف**

أفرجت السلطات القضائية في محافظة الديوانية (أو القادسية)، جنوبي العراق، أمس السبت، عن عدد من المحتجين الذين تم اعتقالهم خلال التظاهرات الغاضبة التي خرجت يومي الخميس والجمعة الماضيين في المحافظة، والتي طالبت بإقالة الحكومة المحلية المتهمة بالفساد. ووفقاً لمسؤول قضائي في المحافظة، تحدث مع «العربي الجديد»، فإنه «تم السبت الإفراج عن 6 متظاهرين بكفالة، بعدما عرضت أوراقهم التحقيقية على القضاء».

وأوضح أن «قاضي التحقيق كيّف الدعاوى المقامة ضدهم لأجل تمرير الكفالة والإفراج عنهم». وأشار إلى أن «هناك أكثر من 7 متظاهرين لا يزالون قيد التحقيق، لا سيما أن اتهامات وجهت لهم بالاعتداء على مؤسسات الدولة، ومحاولة إحراقها».

وأوضح أن «القضاء يتعامل مع هذه التهم وفقا للأطر القانونية، والأدلة والقرائن المقدمة ضدهم». من جهته، قال عضو تنسيقية تظاهرات الديوانية، حسن الماجد، إن «عمليات الاعتقال الأخيرة التي طاولت المحتجين مسيسة من قبل الحكومة المحلية التي تريد قمع التظاهرات بكل الوسائل». وشدد على أن «هذه الأساليب لن تنهي التظاهرات، بل إنها تؤكد تأثير تلك الاحتجاجات على الفاسدين، الأمر الذي يجعلنا نواصل التظاهرات حتى تحقيق المطالب».

لبنان: احتجاجات متواصلة ودياب يهدّد بالاعتكاف

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

شهدت مناطق لبنانية عدة، أمس السبت، مسيرات واحتجاجات شعبية، مطالبة بسقوط الطبقة الحاكمة وأركانها، بعدما وصلت البلاد إلى وضع خطير على المستويات كافة، في ظل استمرار القوى السياسية التقليدية في تعطيل مؤسسات الدولة وفرض فراغ حكومي منذ نحو سبعة أشهر. وجابت مسيرة حاشدة أمس في وسط العاصمة بيروت ومحيط مجلس النواب ومصرف لبنان (البنك المركزي) على وقع تسجيل انهيار جديد في سعر الليرة اللبنانية وتخطيها حاجز الـ10400 ليرة أمام الدولار. ورفع الناشطون لافتات تدعو لاستعادة الأموال المنهوبة والمحوّلة إلى الخارج، وتندد بالغلاء الفاحش، وانهيار العملة، وانعدام القدرة الشرائية، بينما ودائع المواطنين محجوزة في المصارف.

وكانت طرقات لبنان أمس، على موعد جديد مع قطع بالإطارات المشتعلة، في مختلف المناطق، شمالاً وجنوباً وبقاعاً وفي بيروت ومحيطها. وعلى وقع سيناريو التدهور السريع، خرج رئيس حكومة تصريف الأعمال، حسان دياب، أمس بكلمة إلى اللبنانيين، هدّد فيها بالاعتكاف، للضغط من أجل تشكيل حكومة، مكرراً خطاب إبعاد المسؤوليات عنه وحكومته بذريعة أن مهماتها تقتصر على تصريف الأعمال. وقال دياب: «في ظل تعاظم التحديات، يجب ألا يتقدم أي عمل على جهود تشكيل الحكومة الجديدة، وأي نقاش آخر خارج هذا السياق هو عبث سياسي، ومحاولة لتقاذف المسؤوليات، وهو ما قد يطرح أمامي خيار الاعتكاف وتعطيل الهامش الذي نتحرك فيه لتسيير أمور البلد، حتى أشارك في الضغط لتشكيل الحكومة».

شرق غرب

الرئاسة الجزائرية ترعى إطلاق «ائتلاف وطن»

رعت الرئاسة الجزائرية أمس السبت، إطلاق ائتلاف مدني جديد تحت اسم «ائتلاف وطن»، يضم مجموعة من التنظيمات المدنية والناشطين المستقلين. وأشرف مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالحركة الجمعوية والجالية بالخارج، نزيه برمضان، على مؤتمر الإعلان عن الائتلاف.

(العربي الجديد)

مناورات تركية في بحر إيجه

حضر وزير الدفاع التركي خلوصي أكار (الصورة) وكبار المسؤولين العسكريين، أمس السبت، مناورات بحرية في بحر إيجه، على متن سفينة الاستكشاف «عروج ريس» التي تعد في قلب النزاع مع اليونان. وأفاد بيان لوزارة الدفاع التركية، بأن أكار وقادة القوات الجوية والبحرية والجيش وصلوا على متن مروحية إلى «عروج ريس»، لحضور المناورات التي أطلقت في 27 فبراير/شباط الماضي وتنتهي اليوم الأحد.

(فرانس برس)

إيران: التروكيا الأوروبية أتاحت لنفسها الفرصة

قال المندوب الإيراني الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، كاظم غريب آبادي، أمس السبت، إنّ التروكيا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، «أتاحت لنفسها فرصة أخرى لتقوم بواجبها في ظل عدم التزامها بالتعهدات في الاتفاق النووي من جانب، وعدم تخريب التعاون الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جانب آخر». وجاءت تصريحاته بعد وقف الدول الثلاث إصدار قرار ضد إيران في مجلس الحكام التابع للوكالة.

(العربي الجديد)

استكمال الحوار الفلسطيني قريبا

أعلن القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي» الفلسطينية، محمد الهندي، أمس السبت، أن وفداً من حركته سيتوجه إلى القاهرة، في 15 مارس/آذار الحالي، لاستكمال الحوار الفلسطيني. وقال الهندي، «نريد أن نتحدث خلال الاجتماع عن مصالحة وطنية حقيقية».

(الأناضول)

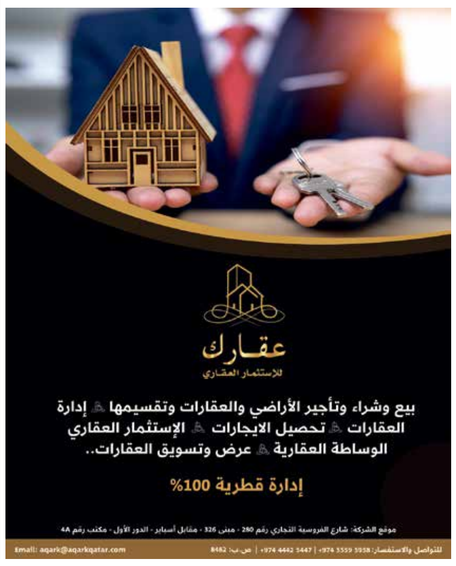

الحدث

يمضي رئيس الحكومة الليبية، عبد الحميد الدبيبة، قدماً نحو تثبيت حكومته الجديدة المقترحة، والتي كشف مكتبه الإعلامي عن هيكليتها، وذلك قبيل عرض هذه الهيكلية على البرلمان لنيل الثقة غداً الإثنين في جلسة ينتظر أن تعقد بمدينة سرت

احتفظ الدبيبة بوزارة الدفاع لنفسه (محمود تركية/فرانس برس)

الحكومة الليبية

تشكيلة المحاصصات تنتظر جلسة الثقة البرلمانية

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يفصل الحكومة الليبية الجديدة يوم واحد من الانطلاق فعلياً نحو العمل ضمن مرحلة انتقالية يتم في نهايتها إجراء انتخابات جديدة، إذا ما نالت الثقة يوم غد الإثنين في جلسة البرلمان في مدينة سرت، كما هو مقرر. ويأتي ذلك بينما كشف المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء الجديد عبد الحميد الدبيبة، عن هيكلية حكومة الوحدة الوطنية الموسعة التي قدمت لـ«هيئة رئاسة مجلس النواب» يوم الخميس الماضي، والتي تتألف من 27 حقيبة وزارية، و6 وزراء للدولة ونائبين لرئيس الحكومة من شرق ليبيا وغربها.

وقال المكتب في بيان ليل الجمعة السبت: «تقديراً لحساسية وتحديات المرحلة الأمنية والاقتصادية، اعتمدت الحكومة في تشكيلتها الإبقاء على هيكلية أغلب الوزارات، مع بعض الإضافة استثماراً للوقت وتفادياً لما قد تستغرقه عملية الدمج وإعادة الهيكلة، وضمان المشاركة الواسعة والتوزيع الجغرافي للمجتمع الليبي». وأضاف: «سيكون من أولويات عمل الحكومة تحسين الخدمات للمواطن، وتوحيد مؤسسات الدولة، وإنهاء المراحل الانتقالية بالوصول إلى الاستحقاق الانتخابي». واستطرد: «لذا تضع حكومة الوحدة الوطنية بين يديّ السادة المواطنين هيكلية الحكومة». واستدرك: «ستُعرض على السادة أعضاء مجلس النواب يوم الإثنين المقبل، في جلسة منح الثقة المزمع انعقادها بمدينة سرت (شمال وسط)».

وأوضح بيان المكتب أنّ «الجانب الأمني سيتوزع بين ثلاثة رؤوس هم القائد الأعلى للجيش من المنطقة الشرقية، ووزير الداخلية من المنطقة الجنوبية، ورئيس أركان الجيش من المنطقة الغربية. وفي الجانب الاقتصادي، أوضح أنه موزع بين المنطقة الشرقية التي ستتولى شخصيات منها وزارة التخطيط والمؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي، فيما ستتولى شخصيات من المنطقة الغربية وزارتي الاقتصاد والنفط، ومن الجنوب وزارة المالية.

وبيّنت الهيكلية أنّ الوزارات السيادية توزعت أيضاً بين أقاليم ليبيا الثلاثة (طرابلس وبرقة وفزان) من خلال منح وزارتي الخارجية والتخطيط للشرق، ووزارات الدفاع والداخلية والمالية للجنوب، والاقتصاد والعدل للغرب. فيما توزعت الوزارات الإنسانية بين السياحة والرياضة للشرق، والشباب والخدمة المدنية للغرب، والشؤون الاجتماعية والثقافة للجنوب. كما ذكر البيان أن عدداً آخر من الوزارات ذات الطابع الخدمي منح للشرق، منها وزارات الموارد المائية والصحة والتربية والتعليم والثروة الحيوانية والبحرية والزراعة، فيما مُنح الغرب وزارات المواصلات والإسكان والصناعة والتعليم العالي والنفط والحكم المحلي والتعليم التقني، بينما أسند للجنوب وزارتا العمل والبيئة.

وكشفت مصادر مقربة من الدبيبة أنه جرى الاتفاق على احتفاظه بحقيبة الدفاع لنفسه، من ضمن سبع وزارات سيادية تضمنتها التشكيلة وكانت أوسع المشاورات بين الدبيبة وشركائه جرت حول هذه الوزارات، وفق المصادر. في حين كشفت لائحة بأسماء الوزراء نشرها مكتب الدبيبة على حسابه بموقع فيسبوك، إسناد وزارة الخارجية للدبلوماسية الليبية لمياء أبوسدرة، في حين اختير العميد خالد التيجاني وكيل وزارة الداخلية بحكومة الوفاق، وزيراً للداخلية، بينما تم إسناد وزارة المالية لخالد المبروك عبد الله رئيس مصرف الجمهورية السابق. كذلك أوكلت وزارة العدل، بحسب اللائحة إلى حليمة عبد الرحمن، ووزارة الاقتصاد والتجارة لعمر العجيلي، ووزارة التخطيط لكامل الحاسي. واختار الدبيبة الصقر أبو جواري، عميد بلدية بنغازي السابق، ورمضان أبوجناح، نائبيه في مجلس الوزراء. وبحسب وكالة «رويترز»، جرت مفاوضات مكثفة بين الفصائل المتحاربة في ليبيا وزعماء إقليميين وسياسيين ذوي نفوذ بشأن قائمة مجلس الوزراء، لكن مسؤولاً قال للوكالة إنّ «المحادثات مستمرة بشأن ما إذا كان سيتم تقليص عدد الوزراء».

وفي السياق، أكد الدبيبة في تغريدات عبر حسابه بموقع «تويتر» أمس السبت، أنه راعى في تشكيلته الوزارية ووضع في عين الاعتبار «حالة النزاع التي كانت تمر بها البلاد لسنوات، وشعور فئات كثيرة بالتهميش وعدم التمثيل».

وحول تحديد بيان مكتب الدبيبة مدينة سرت مقراً لانعقاد جلسة النواب لمنح الثقة للحكومة، قالت المصادر المقربة من رئيس الحكومة التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، إن «الدبيبة هو الآخر يرغب في أن تكون المدينة مكاناً لانعقاد جلسة المجلس لتوفر ظروف العمل فيها، من دون أي ضغط من أي طرف سياسي في البلاد»، لكنها أشارت إلى وجود عراقيل تتعلق بعدم إعلان رئيس مجلس النواب في طبرق، عقيلة صالح، عن موقفه الصريح من اعتماد سرت مقراً للجلسة.

وأوضحت المصادر أنّ «عقيلة صالح في النهاية سيقبل بالمدينة كونه هو من اقترحها، لكن تأخره في ذلك يتعلق بمحاولات للضغط على الدبيبة لتمرير بعض الأسماء ضمن التشكيلة الوزارية قبل الإعلان عنها» من جهة، ومن جانب آخر بسبب «مواقف بعض النواب من خصوم صالح، الذين يحاولون اعتماد بند آخر في الجلسة ذاتها يتعلق بالنظر في منصب رئاسة المجلس استثماراً للحضور الكثيف للنواب في الجلسة».

وفي ظلّ الصمت المخيم على مواقف عدد من العواصم الإقليمية والدولية المتدخلة في الملف الليبي منذ فترة، أشارت المصادر ذاتها إلى أنّ «حراك الدبيبة يلقى دعماً من عدد من السفارات، وعلى رأسها السفارة الأميركية، للدفع بمسيرة تسلم الحكومة لأعمالها في أقرب وقت، وتمكينها من العمل على ملفات على صلة بسياسات ومصالح تلك الدول». ولفتت المصادر إلى أنّ «توفّر الخدمات وتحسين الظروف المعيشية والاستقرار الأمني جانب يتصل بملفات هامة لسياسات بعض الدول، منها ملفات الهجرة غير النظامية والنفط، بالإضافة لملف المقاتلين الأجانب»، مؤكدة أن الملف الأخير «تهتم به واشنطن وعلى علاقة مباشرة بتوجسها من التوغل الروسي في المنطقة».

ولا تتوفر لدى المصادر معلومات موسعة حول ملف توحيد الجيش، لكنها أكدت أنّ «المجلس الرئاسي في السلطة الجديدة يعمل على بناء استراتيجية وخطة لهذا الملف، تتولى اللجنة العسكرية المشتركة (5+5 وتضم 5 مسؤولين عسكريين عن حكومة الوفاق ومثلهم عن مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر) تنفيذها، بالتنسيق مع الدبيبة الذي احتفظ بمنصب وزير الدفاع لنفسه».

محادثات مستمرة بشأن ما إذا كان سيتم تقليص عدد الوزراء

دعم الانتقال السياسي

قال وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، في مؤتمر صحافي في روما مع نظيره الفرنسي جان إيف لودريان، مساء الجمعة، إن «ليبيا دخلت مرحلة حاسمة عبر تحقيق انتقال سياسي حقيقي، ويجب أن نعمل معاً لدعم هذا الانتقال». بينما أعرب لودريان عن أمله بانسحاب القوات الأجنبية من ليبيا.

تقرير

السيسي في الخرطوم: تثبيت رفض ملء سد النهضة

دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، من الخرطوم، إثيوبيا للعودة للمفاوضات للتوصل لاتفاق عادل وملزم بشأن ملء سد النهضة

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

استطاع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في أول زيارة له إلى الخرطوم منذ الإطاحة بالرئيس عمر البشير في العام 2019، تثبيت معادلة رفض مصر والسودان أي ملء أحادي من جانب إثيوبيا لسد النهضة. كما أنه رفع من منسوب الضغط على أديس أبابا، عبر تجديده تأييد مقترح سوداني بتشكيل وساطة رباعية لمفاوضات سد النهضة. والتقى السيسي في الخرطوم، أمس السبت، رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي) ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك. وقال السيسي، في مؤتمر صحافي مشترك مع البرهان، إن «الرؤى المصرية والسودانية، تطابقت على رفض أي ملء أحادي من جانب إثيوبيا لسد النهضة، قبل التوصل إلى اتفاق ملزم ومتوازن وعادل، يراعي مصالح القاهرة والخرطوم». وأكد رفض الجانبين «أي ملء يفرض الأمر الواقع، والسيطرة على النيل الأزرق، بإجراءات أحادية من جانب إثيوبيا لا تراعي حقوق دولتي المصب، مصر والسودان»، وذلك بعد إعلان أديس أبابا رغبتها في تنفيذ المرحلة الثانية لملء سد النهضة في يوليو/تموز المقبل.

وجدد السيسي، الذي تراس مع البرهان جلسة مشتركة للجانبين السوداني والمصري، تأييد القاهرة لمقترح سوداني بتشكيل وساطة رباعية لمفاوضات سد النهضة، تتكون من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة. وشدد على أن ملف سد النهضة يمس المصالح الحيوية لمصر والسودان، اللتين تتأثران مباشرة بالمشروع، مؤكداً أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين البلدين، والعودة للمفاوضات الجادة والفعالة للتوصل في أقرب فرصة ممكنة لاتفاق عادل وملزم ومتوازن بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، بما يحقق مصالح الدول الثلاث.

وأشار إلى أنه ناقش مع البرهان تنفيذ مشاريع حيوية بين البلدين في مجال الربط الكهربائي والسكك الحديدية والتبادل الثقافي والزراعة والصناعة والتعدين والتعاون العلمي. وشدد على «استمرار دعم مصر لحكومة وشعب السودان في كافة المجالات، والاهتمام بالارتقاء بالعلاقات الثنائية، بما يعزز الشراكة الاستراتيجية القائمة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المشترك لما فيه صالح البلدين». وأكد «مساندة مصر لكافة جهود تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في السودان خلال المرحلة المفصلية من تاريخه، وذلك انطلاقاً من قناعة راسخة لدى المصريين بأن أمن واستقرار السودان يُعد جزءاً لا يتجزأ من أمن واستقرار مصر».

من جهته، أشاد البرهان بزيارة السيسي، معتبراً أنها «جاءت في وقت يمر به السودان بمرحلة انتقالية صعبة تحتاج إلى دعم الأصدقاء والأشقاء». وأضاف أن «الزيارة تعتبر دعماً وسنداً حقيقيا لثورة وشعب السودان، لأنها تصب في خانة تقوية روابط الأخوة بين الدولتين التي ستنعكس على مجريات الانتقال» في السودان.

وأكدت الرئاسة المصرية، في بيان، التوافق بين السيسي والبرهان ودقلو وحمدوك، على أن «المرحلة الدقيقة الحالية التي يمر بها ملف سد النهضة تتطلب أعلى درجات التنسيق بين مصر والسودان بوصفهما دولتي المصب اللتين ستتأثران بشكل مباشر بهذا السد». وأوضحت أنه «تم التشديد على رفض أي إجراءات أحادية تهدف لفرض الأمر الواقع والاستئثار بموارد النيل الأزرق، ومن ثم تعزيز الجهود الثنائية والإقليمية والدولية للتوصل لاتفاق شامل ومتكامل حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، يكون ملزماً قانونياً ويحقق مصالح الدول الثلاث، ويحد من أضرار وآثار سد النهضة على مصر والسودان، خاصةً من خلال دعم المقترح السوداني لتشكيل رباعية دولية تشمل رئاسة الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للتوسط في هذا الملف».

وتطرقت المباحثات، بحسب البيان، إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية، خاصة تطورات الأوضاع بمنطقة الحدود السودانية الإثيوبية، والتحركات السودانية الأخيرة لبسط سيادة الدولة على حدودها الشرقية المتاخمة لإثيوبيا. وأشارت الرئاسة المصرية إلى أن هذه التحركات تأتي في إطار احترام السودان للاتفاقيات الدولية المنشئة للحدود وسعيها الدائم لتأكيد سيادة الدولة بشكل سلمي ودون اللجوء للعنف. وأضاف البيان «اتفق الجانبان على تفعيل المشاريع المشتركة بين مصر والسودان، وتعزيز آفاق التعاون بينهما على مختلف الأصعدة، خاصة على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري».

أيد السيسي اقتراح الخرطوم تشكيل وساطة رباعية للمفاوضات

السيسي: ملف سد النهضة يمس مصالح مصر والسودان (Getty)

رصد

يبرز رجل الأعمال المصري، عضو مجلس الشيوخ، محمد منظور، بعد شرائه نصف أسهم قناة المحور الفضائية، كأحد الواجهات الجديدة للنظام، مع العلم أن ظهوره بدأ في عام 2015

محمد منظور

واجهة جديدة لأجهزة النظام المصري

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يمضي النظام المصري في تنفيذ خطته طويلة الأمد للاستحواذ على وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك الموالية له، تنفيذاً لعبارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المؤسسة لهذا التيار «يا بخت (جمال) عبد الناصر بإعلامه»، والتي قصد بها منذ توليه رئاسة مصر في 2014 السيطرة الكاملة على الفضائيات والصحف على مرحلتين أساسيتين: الأولى عبر تأميم المحتوى وقمع الأصوات المعارضة ومنابع الأفكار المخالفة لسياساته، وهي التي أنجزت بشكل كامل بعد إنهاء أزمة التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية. أما الثانية فهي إحكام السيطرة على رأس المال، وإدارة ما يمكن شراؤه من مؤسسات إعلامية مملوكة لرجال الأعمال التقليديين، بواسطة مجموعة جديدة من رجال الأعمال يشكلون واجهة إدارية واقتصادية فقط للأجهزة السيادية والأمنية والصناديق الاستثمارية الخاصة بها.

وفي اليومين الماضيين، استجدت بعض التطورات في هذا الملف جرّاء إعلان رجل الأعمال، عضو مجلس الشيوخ، محمد منظور، والذي يشغل أيضاً منصب نائب رئيس حزب مستقبل وطن، عن شرائه نصف أسهم قناة المحور الفضائية، والتي أسسها وأدارها حسن راتب، رجل الأعمال المنتمي لنظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، والموالي للرئيس الحالي أيضاً.

وقال مصدر من داخل القناة لـ«العربي الجديد» إن تخلي راتب عن «المحور» كان مسألة وقت، بسبب ارتفاع تكاليف تشغيلها وانهيار عوائدها المالية، مما كان سبباً في مشاكل عديدة أعاقت انتظام صرف الرواتب وأدت إلى تقليل العمالة منذ عامين تقريباً. وبالنظر إلى السوق الإعلامية التي تشهد حالة عزوف جماعي من المستثمرين عن الدخول كمنافسين للأجهزة السيادية، وجد راتب أن الصفقة الأفضل بالنسبة له بيعها لأحد هذه الأجهزة بشكل مباشر، لكنه طلب السماح له بالظهور الإعلامي فيها بصورة غير دورية.

وأبرز ما يلفت الانتباه في صفقة المحور هو إسناد ملكيتها لمحمد منظور، الذي ظهر من العدم تقريباً عام 2015 كمرشح لحزب مستقبل وطن عن دائرة مصر الجديدة والنزهة، قبل أن يحقق صعوداً في السنوات التالية، ليصبح الآن نائباً لرئيس حزب مستقبل وطن وعضواً في مجلس الشيوخ منتخباً ضمن القائمة الموحدة، وعضواً معيناً باتحاد الغرف التجارية، ورئيساً بالتزكية لغرفة شركات الأمن والحراسة.

وحتى عام 2014، لم يكن منظور معروفاً بالمرة في مجتمع الأعمال، وكان نشاطه مقتصراً على إدارة مؤسسة خيرية محدودة النشاط باسم والده إسماعيل منظور، وإدارة شركة عائلية للأمن اسمها «الفرات». ومن خلال هذه الشركة توطدت علاقته بعدد من قيادات الشرطة السابقين الذين خرجوا من الخدمة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني 2011، وبواسطتهم توسعت أعمال الشركة وحصلت على الترخيص الأول من وزارة الداخلية لأعمال التأمين والحراسة ونقل الأموال، بعد صدور قانون تنظيم هذا المجال عام 2015.

ومدفوعاً بهذه العلاقة، حصل منظور على ترشيح حزب «مستقبل وطن» في انتخابات مجلس النواب 2015، لكنه خسر وحصل على المركز الخامس غير المؤهل لجولة الإعادة، وفاقم إخفاقه سوءاً أنه خسر أمام ضابط جيش سابق خاض الانتخابات مستقلاً هو مدحت الشريف، والناشط كريم سالم، المتحدث الرسمي السابق باسم حملة أحمد شفيق لرئاسة الجمهورية قبل حلها. وعلى الرغم من الخسارة، حافظ منظور على موقعه في حزب مستقبل وطن الذي كان يديره في ذلك الوقت محمد بدران، مدعوماً بشكل مباشر من المخابرات العامة. وعند صعود الرئيس الحالي للحزب أشرف الشريف بدلاً من بدران، معبراً عن انتقال الإدارة اليومية للحزب من المخابرات العامة إلى الأمن الوطني، استقال منظور معلناً تأسيس جمعية جديدة حملت اسم «من أجل مصر». وجاءت هذه الجمعية لتكون في طليعة جمعيات صغيرة أنشأها المقربون من النظام، في محاولة لملء الفراغ المجتمعي في مجال العمل الأهلي، والذي تسبب فيه قمع النظام للجمعيات الأهلية الإسلامية والحقوقية، وتزامناً مع صدور قانون العمل الأهلي سيئ السمعة عام 2017 والذي ألغي في أغسطس/آب 2019. لكن بعد بضعة أشهر عيّن الحزب منظور كنائب لرئيسه، أي أنه تم تصعيده لا إقصاءه.

ويروج منظور- البالغ من العمر 43 عاماً- لسيرته الذاتية كحاصل على درجة البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لوارس في الولايات المتحدة الأميركية، وأنه كان رئيساً لاتحاد الطلبة المصريين والعرب في فترة دراسته. لكن المعلومات المتوافرة عنه في غرف رجال الأعمال المصريين محدودة للغاية وتقتصر على دفعه للواجهة من خلال شركة الأمن التي بدّل اسمها إلى «فورسز»، وأصبح زبيها الموحد شبيهاً بآزياء عناصر العمليات الخاصة في الجيش المصري، ثم افتتاحه مشروعاً آخر أصغر يتمثل في شركة «غلوبال إنتغريتد للخدمات البترولية».

وتشير المؤشرات إلى أن منظور- الذي توسع في الدعاية لنفسه بعد عضوية مجلس الشيوخ- سيكون أحد الواجهات الرئيسية لاستحواذات الأجهزة السيادية، إذ طُرح اسمه لأول مرة في الأوساط الإعلامية منذ ثلاثة أشهر، وسط مفاوضات المخابرات العامة مع رجل الأعمال صلاح دياب مالك صحيفة «المصري اليوم»، باعتباره سيكون رئيس مجلس الإدارة الجديد للصحيفة، والمالك المعلن لأكثرية حصص الأسهم. لكن مصادر مختلفة أوضحت في الساعات الأخيرة أيضاً أن منظور ربما يكون قد استُبعد من صفقة «المصري اليوم»، بالتزامن مع إتمام صفقة قناة المحور، مؤكدة أن دياب بصدد التخلي عن ملكية المؤسسة الأثيرة لديه خلال أيام معدودة بعد إتمام عملية إعادة هيكلتها وتقليل العمالة بها.

وربما يكون منظور من الواجهات الجديدة المعروفة التي يتم تقديمها للعامة، مثل العديد من بأبقيه كرجل الأعمال أحمد أبو هشيمة والضابط السابق ياسر سليم، لكن نمط الواجهات الإدارية لملكيات الأجهزة السيادية والجيش ليس حكراً على هذا النوع من الشخصيات، بل يمتد ليشمل العشرات من الضباط السابقين وأفراد أسرهم والعاملين في المخابرات العامة والأمن الوطني وغيرهم من الأسماء غير المعروفة.

اشترى منظور نصف أسهم قناة المحور من حسن راتب

أدار منظور شركة للأمن ما وطد علاقته بقيادات الشرطة

شرق غرب

تايلاند: احتجاجات تتحدى حظر التجمعات

تجمع مئات المتظاهرين في بانكوك، عاصمة تايلاند، أمس السبت لمطالبة السلطات بالإفراج عن بعض قادة الاحتجاج من السجن، في تحد لأمر صدر ليل الجمعة - السبت بحظر التجمعات العامة. وحذرت الشرطة المحتجين من أنهم قد يتعرضون لخطر الاعتقال، وأن الشرطة قد تستخدم إجراءات أشد صرامة في حالة الخروج على التعليمات.

(رويترز)

قراصنة يخترقون 30 ألف مؤسسة أميركية

تعرضت عشرات آلاف الشركات والبلديات والمؤسسات المحلية في الولايات المتحدة لهجوم إلكتروني قامت به مجموعة قراصنة تدعمهم الدولة الصينية، وفقاً للمتخصص في الأمن السيبراني، بريان كريبس. وكتب كريبس في مدونته «كريبسون سيكوريتي»، أول من أمس الجمعة، أنه «تم اختراق ما لا يقل عن 30 ألف مؤسسة (...) في الأيام الأخيرة من قبل وحدة التجسس السيبراني الصينية بقوة غير اعتيادية، وتركز على سرقة البريد الإلكتروني». وحذرت مايكروسوفت يوم الثلاثاء الماضي من مجموعة قراصنة تدعى «هافنيوم» تقوم باستغلال الثغرات الأمنية في خدمات «إكسانج» للمراسلة من أجل سرقة البيانات.

(فرانس برس)

الشيوخ المصري يستأنف اجتماعاته

بعد توقف دام لأكثر من ثلاثة أشهر، يستأنف مجلس الشيوخ المصري جلساته العامة غداً الإثنين، للبدء في إجراءات تشكيل لجانه النوعية، والبالغة 14 لجنة. وتشمل الإجراءات تلقي الأمانة العامة للمجلس رغبات الأعضاء الـ300 في الانضمام للجان، وانتخاب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً ووكيلين وأميناً للسر لإدارة أعمالها.

(العربي الجديد)

تتعمّق الخلافات في الصومال على وقع تأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية. وترتفع وتيرة القلق الإقليمي من أي انزلاق إلى العنف، قد يعيد البلاد إلى أزمنة الحروب، خصوصاً وأن الأطراف الأجنبية، الإقليمية خصوصاً، لم تحسم رؤيتها للعملية السياسية

انتخابات الصومال

التوترات السياسية تهدّد مكتسبات الاستقرار

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

تتصاعد التوترات السياسية في الصومال بعد فشل المشاورات الأخيرة في كسر حالة الجمود السياسية، والعجز عن إجراء مشاورات جديدة بين الرئيس محمد عبدالله فرماجو ورؤساء الولايات الفيدرالية. في هذا الإطار لم يلتِ رؤساء ولايات بونتلاند وجوبالاند دعوة فرماجو للمشاركة في قمة، كان يفترض أن تحضنها العاصمة مقديشو، وذلك بسبب تعمّق الخلاف حول تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية في البلاد واليتها. وكان فرماجو قد حاول عقد مؤتمر تشاوري مع مختلف الشركاء السياسيين، بعد ضغوط دولية وإقليمية عليه، غير أن دعوته لم تلقَ آذاناً صاغية، بل وضعت أحزاب المعارضة دعوته في سياق «عرقلة مسار المفاوضات بين أجنحتها، تحديداً بين اتحاد المرشحين للانتخابات الرئاسية والحكومة الفيدرالية». واتهمته في مؤتمر صحافي عقدته في مقديشو، الثلاثاء الماضي، بتعميق الخلافات. وسبق أن جرت لقاءات موسعة بين رئيس الحكومة محمد حسين روبلي واتحاد المرشحين للانتخابات الرئاسية في 26 فبراير/ شباط الماضي، والتي انتهت جزئياً حالة الاحتقان السياسي التي كانت تشهدها البلاد. وبموجب اتفاق بين الطرفين، سمحت الحكومة للمعارضة بحرية تنظيم التظاهرات، إلى جانب إمكانية مشاركتها في المشاورات المقبلة، لتحديد جدول وموعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية. لكن بعد أكثر من أسبوع على الاتفاق، فشلت القيادات الصومالية في تحديد موعد للانتخابات، إلا أن دعوات بعثة الأمم المتحدة والسفارة الأميركية في مقديشو لا تزال مستمرة. وفي السياق، دعت السفارة الأميركية الثلاثاء الماضي، القيادات الصومالية إلى اجتماع فوري لإنهاء الانقسام وتحديد جدول للانتخابات. وعكس الموقف الأميركي القلق الدولي من التدهور السياسي في البلاد، فضلاً عن تداعيات أزمة كورونا الصحية والاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الصومالي. وكانت أحداث 19 فبراير الماضي مفصلية، بعد اندلاع مواجهات عنيفة بين القوات الأمنية وحرس عدد من المرشحين للانتخابات الرئاسية. واتخذت منعطفاً خطيراً، هدد الاستقرار الأمني والسياسي. وأثارت التوترات قلق الشارع من احتمال انزلاق الوضع الأمني، وعودة المواجهات المسلحة إلى العاصمة، بعد عقد من توقف المواجهات فيها إثر طرد «حركة الشباب» من جنوب مقديشو في عام 2011.

ويبدو أن حركة «الشباب» تحاول الاستفادة من التوترات السياسية في البلاد عبر تكثيف هجماتها. وقال مدير «خدمة أمين للإسعاف» الطبي بمقديشو عبد القادر عبد الرحمن، أمس الأول الجمعة، إنّ أكثر من 20 مدنياً قتلوا، وأصيب أكثر من 30 بجروح، بعد أن فجر انتحاري سيارة مفخخة عند مدخل مطعم شعبي اسمه «لول يمني» بالقرب من ميناء مقديشو. كما أعلنت الشرطة الصومالية، يوم الجمعة أيضاً، مقتل سبعة جنود عندما اقتحم مسلحون تابعون إلى «الشباب» سجناً في إقليم بلاد بنط، الذي يتمتع بالحكم الذاتي. وأعلن المتحدث باسم الحركة للعمليات العسكرية عبد العزيز أبو مصعب، في تصريح لوكالة «رويترز»، أن الهجوم على السجن الرئيسي في بوصاصو، كبرى مدن بلاد بنط، أدى إلى تحرير 400 سجين، الكثير منهم أعضاء في «الشباب». ولم تؤكد السلطات العدد.

وتقول المواطنة سليخة محيي الدين في حديث لـ«العربي الجديد»، إن هناك حالة من القلق ومخاوف من اندلاع مواجهات جديدة في العاصمة مقديشو، مع إصرار المعارضة على تنظيم التظاهرات. في المقابل، تحاول الحكومة تلافي الصدام، في ظل انتشار موجة ثانية من وباء كورونا في العاصمة، فمواجهة المتظاهرين بالقوة، يمكن أن تؤدي إلى العودة إلى مربع العنف والفوضى السياسية من جديد. أما المواطن احمد نور خليف فيصف في حديث لـ«العربي الجديد» الوضع السياسي بـ«الهادئ نسبياً» بعد الاتفاق الأخير بين الحكومة والمعارضة، معتبراً أن جهود رئيس الحكومة محمد حسين روبلي لرأب الصدع تكللت بالنجاح. ويرى أن موقف رئيس الحكومة حيال تظاهرات المعارضة، سيعزز جهود التسويات السياسية في البلاد، مضيفاً أن «التظاهرات حق دستوري، وأن الحكومة الصومالية برأيي لن تتدخل في منعها في هذه المرة، وسوف توفر للمتظاهرين الحماية الكاملة».

من جهته، يشرح الصحافي نور محمد في حديث لـ«العربي الجديد» الأسباب التي تحول دون عدم تمكن القيادات الصومالية من إجراء مشاورات جديدة، معتبراً أن المشكلة تكمن في جوهر المسائل الخلافية العالقة بين الحكومة وبعض رؤساء الأقاليم الفيدرالية، بشأن إجراءات الانتخابات والمتمثلة في اللجان الانتخابية وأزمة إقليم مقاعد جدو النيابية (أعلن رئيس جوبالاند الشهر الماضي، أحمد محمد إسلام مدوبي، أن الرئيس الصومالي يصرّ على حكم منطقة جدو وإجراء الانتخابات فيها)، وهو ما دفع بعض رؤساء الأقاليم، تحديداً رئيسي بونتلاند وجوبالاند، إلى وضع شروط جديدة، قد تبدو مستحيلة بالنسبة للحكومة الصومالية التي لا تقبل مشاركة أطراف أخرى في المؤتمر.

ويشير محمد إلى أن تحدي تنفيذ البنود المتفق عليها في اتفاقية سبتمبر/ أيلول الماضي بين الرئيس والمعارضة، وغياب الثقة بينهما، تمثّل حجر عثرة أمام انعقاد المؤتمر التشاوري الذي دعا إليه فرماجو. ويشدّد على أن نقطة الخلاف الجوهرية تكمن أيضاً في غياب عنصر التنازلات في بعض القضايا بين مختلف الأطراف، وهو ما قد يشكل عقبة أمام عقد المؤتمر. ويقول إن دور شركاء الصومال الدوليين كان حاضراً ولم يغب يوماً في المشهد السياسي الصومالي، خصوصاً بما يتعلق بالعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف الصومالية، والضغط عليهم لإنهاء الخلاف حول بنود مخرجات المؤتمر التشاوري، وقد تتطور ضغوطها إلى فرض إملاءات على الطرفين. من جهته يذهب الباحث في العلوم السياسية أنور أحمد ميو أبعد من ذلك حول جذور الأزمة السياسية الراهنة. ويرى، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المعارضة تعتقد أن فرماجو، ومنذ انتخابه قبل أربعة أعوام اتجه نحو إلغاء الفيدرالية وإعادة المركزية، وسعى إلى تشكيل قوات خاصة تحسم الصراع لصالحه. ويضيف أنه منذ عامين حصلت انتخابات مثيرة للجدل في بيدوا وطوسمريب وجوهر، تخلل بعضها معارك عنيفة.

ويشير إلى أن فرماجو سعى لإزاحة رئيس جوبالاند أحمد مدوبي من خلال دعم تحالف التغيير في إقليم جوبالاند، وإرسال قوة خاصة إثيوبية للسيطرة على مطار المدينة، وعندما لم تنجح هذه المحاولة أرسل قوات خاصة إلى محافظة جدو وفصلها عن إدارة ولاية جوبالاند بالقوة. ويضيف: ترى المعارضة أن الرئيس الصومالي ينتهج نظاماً إدارياً غير النظام الفيدرالي الذي اتخذته البلاد كنظام حكم سياسي في الصومال. ويلفت ميو إلى أن الأطراف الأجنبية، الإقليمية خصوصاً، لم تحسم رؤيتها للعملية السياسية في الصومال. كينيا مثلاً ترى في فرماجو خطراً على مستقبل علاقاتها مع الصومال، وقد دعمت نظام أحمد مدوبي في كسمايو، وأعلنت الحكومة الفيدرالية قطع العلاقات الدبلوماسية معها. ويشير ميو إلى أن جيبوتي أيضاً تتقاسم مع كينيا رؤيتها تجاه الرئيس الصومالي، وتعدّه تهديداً لأمنها القومي بعد تحالفه مع حاكم إريتريا أسياس أفورقي. أما الإمارات فاتخذت بعد حصار قطر في يونيو/حزيران 2017، خطوة بالتوجه نحو الولايات الفيدرالية ونظام «أرض الصومال»، وعقدت معها شراكة سياسية واقتصادية، واستأجرت موانئ بربرة في «أرض الصومال» وبوصاصو في بونتلاند. وبالتالي ترى أبوظبي أن فرماجو غير صالح للاستمرار في حكم البلاد، وتدعم عدم عودته. في المقابل، ترى أن دولاً عربية لا ترغب في عودة فرماجو.

أما أستاذ العلوم السياسية فرحان إسحق، فيرى في حديث لـ«العربي الجديد» أن غياب الثقة المتبادلة بين الأطراف الصومالية، يُعدّ العقبة الرئيسية في إنجاز تقدم حول مسار الانتخابات الرئاسية في البلاد، منذ انتخاب فرماجو (عام 2017). فقد واجه الرئيس معارضيه بالقمع والإبعاد، وهو منهج سياسي يفرّق الأطراف الصومالية ولا يعزز النظام الفيدرالي. ويوحي هذا الأمر بكيفية عمل نظام الحكم في البلاد من قبل الإدارة الصومالية الحالية، والذي لم يكن نظاماً مرناً فيدرالياً، بل كان نظاماً مركزياً اتسم بالصرامة، خلال تشكيل الولايات الفيدرالية بالقوة، تحديداً هرشبيلي وجلمدغ وجنوب غربي الصومال. ولم يسمح للمعارضة في المشاركة بالحكومات الفيدرالية.

ويضيف إسحق، أن اللجان الفيدرالية للانتخابات، والتي شكلتها الحكومة الصومالية لم توفر ضماناً للمرشحين والمعارضة السياسية إمكانية إجراء انتخابات شفافة، وهو ما أدى إلى مقاطعتها من قبل الولايات الفيدرالية والمعارضة. ويرى أن السلوك السياسي للرئاسة الصومالية حول التعاطي مع شكاوى وأطروحات المعارضة، عقّد الأزمة السياسية. ويتطرق إسحق إلى موضوع تشكيل قوات مسلحة خاصة بالرئاسة الصومالية، حسبما يروّج حالياً في الأوساط السياسية والإعلامية، والتي تدار بشكل سري. ويعتبر أنها تثير قلق المعارضة ورؤساء الولايات الفيدرالية، وأيضاً القوات الصومالية التي خضعت للتدريب في القاعدة العسكرية التركية في مقديشو (تركصوم)، والتي تتعرض في الآونة الأخيرة لسهام النقد من قبل قيادات العشائر التقليدية والسياسيين.

ويرى أن التدخل الأجنبي لا يعالج الأزمة الصومالية، بل سيكون لهذا التدخل تأثيرات عكسية هذه المرة، بسبب تحالفات الحكومة الصومالية مع عدد من الدول الفاعلة، في مقابل تردّي علاقاتها مع دول إقليمية وخليجية. ويفرض هذا الأمر حالة عدم توازن بين الدولة المعنية بالشأن الصومالي، ما يؤدي إلى حرب سياسية بالوكالة بين الصوماليين. ويشير إسحق إلى أن التدخل الخارجي الحالي ليس عنصراً مساهماً لحل الأزمة، بل عنصر سلبي.

> يخشى سكان العاصمة من عودة الصدامات إلى شوارعها

> يتهم المعارضون فرماجو بالتعاطي السلبي مع معارضيه

سمحت الحكومة للمعارضة بتنظيم التظاهرات (فرانس برس)

تقرير

ما وراء اغتيال علماء الدين في أفغانستان

كابول ـ **صيفة الله صابر**

تعرّض عالم الدين الشهير في إقليم أورزجان بجنوب أفغانستان، المولوي محمد جان، لمحاولة اغتيال مساء أول من أمس الجمعة، في مدينة ترينكوت مركز الإقليم، ما أدى لإصابته بجروح خطرة، غير أنه نجا من الموت. وجاء مشهور بانتقاده لكل من حركة «طالبان» والحكومة الأفغانية على حد سواء، وهو يتهمهما بعرقلة عملية السلام. لكن الرئيس السابق لمجلس علماء الدين في إقليم قندوز شمال البلاد، وأستاذ المعهد الشرعي في كابول، المولوي فيض محمد فايض، لم ينجُ، إذ قتل صباح الأربعاء الماضي، على يد مسلحين مجهولين في قلب العاصمة الأفغانية، ليصل عدد علماء الدين الذين لقوا حتفهم خلال عام واحد، جراء الاغتيالات والعبوات الناسفة إلى تسعين، معظمهم قتلوا في كابول وعلى أيدي مجهولين، ولأسباب غير معروفة، وفق ما أفاد به «مجلس شورى علماء أفغانستان».

وأوضح المجلس، في بيان له أخيراً، أنه منذ مقتل العالم الشهير في كابول، محمد آيار نيازي، في يناير/كانون الثاني من العام الماضي إلى الآن، قُتل تسعون عالم دين، جراء أعمال اغتيال أو تفجيرات تنفذها جهات مجهولة ويدينها طرفا الحرب (الحكومة وطالبان). وناشد المجلس الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي بأن يوليا اهتماماً لهذه القضية، ودعا السلطات الأمنية في البلاد إلى الإفصاح عن جميع المعلومات التي توصلت إليها، حول الجهات التي تقف وراء تلك الاغتيالات. كما طلب المجلس من حركة «طالبان»، بأن تلعب دورها بهذا الخصوص، لأنها المتهمة من قبل الحكومة والسلطات الأمنية بالوقوف وراء الاغتيالات. غير أنّ الحركة لطالما نفت أن تكون لها يد في تلك العمليات، بل وشجبت بعضها، كعملية اغتيال رئيس مجلس شورى «جمعية الإصلاح»، محمد عاطف، والتي وقعت مطلع شهر فبراير/ شباط الماضي، وعملية اغتيال الأستاذ الجامعي وعالم الدين، ميشر مسلميار، الذي قتل جراء عبوة لاصقة في الشهر نفسه.

وتثير اغتيالات علماء الدين امتعاض الشارع والشريحة الدينية على حد سواء، كما أنها خلقت حالة من القلق في أوساط علماء الدين وأئمة المساجد الذين يحظون باحترام وتقدير واسعين في أوساط الشعب الأفغاني. وفي السياق، قال عالم الدين الأفغاني، وأحد الأئمة، المولوي عبد المعزّ عتيق، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ «ظاهرة الاغتيالات بشكل عام، واغتيال علماء الدين بشكل خاص، خطيرة، والدافع وراءها هو إثارة البلبلة في البلاد، إذ إنّ معظم من كانوا ضحايا هذه العمليات، ليسوا علماء دين فقط، بل أيضاً كان لهم نفوذ كبير في أوساط الشعب». وتابع: «أعداء البلاد يقومون بقتل كل من لصوته صدى. من هنا، فإنّ المستهدف يعرف أنّ لعلماء الدين تأثير كبير في الشارع الأفغاني، لذا يحاول من خلال قتل بعضهم إسكات هذه الشريحة، كي يتسنى له فعل ما يحلو له، من دون أن يقفّ في وجهه أحد».

وحيال الجهة المنفذة لهذه العمليات، قال عتيق إنه لا يستبعد «أن تكون وراء بعض تلك الاغتيالات استخبارات الحكومة الأفغانية»، مضيفاً أنّ «الاستخبارات تقوم باغتيال بعض علماء الدين، ممن يعارضون الحكومة وسياساتها إزاء عملية السلام». ولم يكن علماء الدين وحدهم الذين راحوا ضحية الاغتيالات غير المسبوقة التي تشهدها الساحة الأفغانية، بل طاولت هذه العمليات شرائح مختلفة في البلاد، ولا سيما الزعامات القبلية، وكان آخرها اغتيال الزعيم القبلي ملك محمد هاشم، الذي قتل جراء انفجار عبوة ناسفة الصقت بسيارته، في مدينة جلال آباد، في 6 مارس/آذار الحالي. وحول تصفية الزعامات القبلية وعلماء الدين، قال الزعيم القبلي شوكت الله، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ «الهدف من ذلك معلوم، وهو القضاء على كل من هو متجذّر في الشعب، ولا ننسى أن القبائل الأفغانية لعبت دوراً مهماً في هزيمة كل أجنبي جاء إلى هذه البلاد، بينما لعب علماء الدين دوراً كبيراً في تنشيط الشعب». وطالب الحكومة الأفغانية بأن «تعلن عن موقفها إزاء ما يحصل في حق الزعامات القبلية وعلماء الدين، لأن القضية لا تنتهي فقط بالإدانات والشجب»، معرباً عن خشيته من «انتفاضة الشعب ضد الحكومة». كما طالب الزعيم القبلي حركة «طالبان» بأن «تلعب دورها بهذا الخصوص، تحديداً في المناطق التي تحت سيطرتها، لأنّ الاغتيالات أيضاً تحصل في تلك المناطق».

> قُتل 90 عالم دين خلال عام جراء الاغتيالات والعبوات

وكان «الحزب الإسلامي» بزعامة قلب الدين حكمتيار، قد نظم أخيراً تظاهرة احتجاجية في العاصمة الأفغانية كابول للضغط على الحكومة. وقال حكمتيار في كلمة له خلال التظاهرة، إنّ «من بين مطالب الحزب، وقف الاغتيالات، تحديداً في حق علماء الدين، لأن عدم وقفها يضعف اعتماد الشعب على الحكومة». كما دعا إلى «تنفيذ اتفاق الدوحة (الذي وقّع في فبراير 2020 في العاصمة القطرية بين الولايات المتحدة وطالبان)، إذ هو الحل الوحيد لحلحلة الأزمة في البلاد»، مشيراً إلى ضرورة «تشكيل حكومة انتقالية من أجل إنجاح عملية السلام».

مطالبات للحكومة بالكشف عمن يقف وراء الاغتيالات (وكيل كوهسار/فرانس برس)

الحدث

«البنتاغون» يدرس تمديد حماية الكابيتول

اقتحام الكونغرس يطارد ترامب

كشفت التحقيقات بشأن الهجوم على الكونغرس عن وجود علاقة بين حركة «براود بويز» ومقرب من دونالد ترامب

على الرغم من مرور نحو شهرين، فإن تداعيات اقتحام مناصري الرئيس السابق دونالد ترامب لمبنى الكابيتول لا تزال متواصلة، إذ تدرس وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) طلباً قدمته شرطة الكونغرس لتمديد مهمة الحرس الوطني لمدة شهرين إضافيين. ويأتي ذلك فيما رفع نائب ديمقراطي في الكونغرس، أمس الأول الجمعة، دعوى ضد ترامب، هي الثانية التي تستهدفه بتهمة «التحريض على هجوم ضد الكابيتول» من قبل أنصاره في 6 يناير/ كانون الثاني الماضي.

وأوقف حتى الآن أكثر من 300 شخص على صلة بالهجوم على مبنى الكابيتول، كان آخرهم غييرمو كلاين، وهو موظف سابق في وزارة الخارجيّة، عيّنه ترامب في أحد المناصب فيها. وعلى إثر مراجعة لمقطع فيديو يتعلّق بهجوم 6 يناير، عمد مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي)، الخميس الماضي، إلى اعتقال كلاين الذي كان استقال من منصبه في 19 يناير/كانون الثاني الماضي، قبل يوم من تنصيب بايدن رئيساً.

وفي شكوى حصلت عليها صحيفة «نيويورك تايمز»، زعم أحد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي أنّ الفيديو يُظهر كلاين وهو يُهاجم عناصر شرطة بدرع لمكافحة الشغب. وكان كلاين يعمل مساعداً خاصاً في وزارة الخارجية منذ عام 2017، وفقاً للصحيفة. وهو يُعتبر أوّل عضو في إدارة ترامب تُوجّه إليه تهمة مباشرة، في إطار قضيّة الهجوم على مبنى الكابيتول. وذكرت الصحيفة أن مكتب التحقيقات الفيدرالي توصل إلى وجود علاقة بين عضو في حركة «براود بويز» وأحد مساعدي ترامب قبل الهجوم على الكابيتول. وقال مسؤول في إنفاذ القانون اطلع على التحقيق الذي يجريه المكتب، للصحيفة، إن أحد أعضاء «براود بويز» اليمينية المتطرفة كان على اتصال بشخص في البيت الأبيض في الأيام التي سبقت الهجوم على مبنى الكابيتول. وأوضح أن بيانات الموقع والهاتف الخلوي وسجل المكالمات كشفت عن مكالمة بين العضو في «براود بويز» والبيت الأبيض. وأشار إلى أن مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يعرف ما تمت مناقشته. كما أنه لم يكشف عن اسمي أي من الطرفين. ويأتي هذا الكشف في الوقت الذي يكثّف فيه المكتب التحقيقات بشأن وجود علاقة بين المتطرفين اليمينيين ومساعدي ترامب في البيت الأبيض وأعضاء الكونغرس المحافظين في الأيام التي سبقت الهجوم.

ورفع النائب الديمقراطي أريك سوالويل، أمس الأول الجمعة، دعوى ضد ترامب، هي الثانية التي تستهدف الرئيس السابق، بتهمة «التحريض على هجوم ضد الكابيتول» من قبل أنصاره. وقال سوالويل «بسبب عدم قدرته على قبول الهزيمة، شن دونالد ترامب حرباً مفتوحة ضد الانتقال السلمي للسلطة» إلى الرئيس جو بايدن. وأضاف «لقد كذب تكراراً على مناصريه، عبر القول لهم إن الانتخابات سُرقت منهم. وأخيراً دعا مؤيديه إلى النزول إلى شوارع واشنطن» للتظاهر في 6 يناير الماضي. وتشمل الدعوى التي قدمها سوالويل أمام محكمة في واشنطن، أيضاً نجل الملياردير الأميركي، دونالد ترامب، جونيور، وكذلك محاميه رودولف جولياني والنائب مو بروكس. وقال إنّ «المتهمين تجمّعوا والهبوا المشاعر وشجعوا الحشد الغاضب، وبصفتهم هذه هم مسؤولون كلياً عن الأضرار والدمار الذي تبع ذلك». ووصف المتحدث باسم الرئيس السابق، جيسون ميلر، في بيان لصحيفة «واشنطن بوست»، سوالويل بأنه «لا يحظى بأي مصداقية». وكان مجلس الشيوخ برأ، في 13 فبراير/شباط الماضي، ترامب من تهمة «التحريض على التمرد» لأنه دعا أنصاره إلى السير نحو الكونغرس.

وقال المتحدث باسم البنتاغون، جون كيربي، أمس الأول، «تلقينا طلباً رسمياً من شرطة الكابيتول لتمديد فترة وجود الحرس الوطني لحماية الكابيتول»، موضحاً أن التمديد سيغطي «الشهرين المقبلين». وأعلن وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، أن «مسؤولينا المنتخبين يستحقون بيئة عمل آمنة»، مؤكداً أن البنتاغون سيتخذ قراراً بسرعة.

ويخضع مبنى الكابيتول لحراسة مشددة منذ 6 يناير الماضي، عندما اقتحمه الآلاف من أنصار ترامب، لمنع التصديق على فوز بايدن بالرئاسة. ويوجد حالياً نحو 5200 عنصر من قوات الحرس الوطني لحماية المبنى، ومن المقرر أن تنتهي المهمة في 12 مارس/آذار الحالي. وكانت الشرطة الأميركية أعلنت، الخميس الماضي، وضع قواتها في حالة تأهب قصوى حول مبنى الكونغرس، خوفاً من محاولة جديدة لاقتحامه، وذلك بعد أن كشفت المخابرات الأميركية عن «مؤامرة محتملة» من قبل جماعة مسلحة لاقتحام مبنى الكونغرس مجدداً.

وذكرت وكالة «الأناضول»، أمس السبت، أن مدينة نيويورك شهدت، يوم الجمعة الماضي، صدامات بين مؤيدين لترامب، وآخرين معارضين له، ما دفع الشرطة إلى اعتقال عدد من الجانبين. وأوضحت أن الصدامات وقعت في ميدان التايمز، عندما أراد مؤيد الرئيس السابق، رفع لافتة مكتوب عليها «أنقذ يا ترامب أميركا في 2024». وتصدى عناصر من حركة «حياة السود مهمة» لمؤيدي ترامب، لمنعهم من رفع اللافتة في الميدان، فيما تدخلت الشرطة لوقف الصدامات.

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

> رفع النائب الديمقراطي أريك سوالويل دعوى ضد ترامب

> صدامات بين مؤيدين لترامب ومعارضين له في نيويورك

نحو 5200 عنصر من قوات الحرس الوطني يتولون حماية الكونغرس (Getty)

رصد

روسيا والصين تدافعان عن جرائم حرب تيغراي

تخلّى مجلس الأمن الدولي، الجمعة، عن بيان يدعو إلى إنهاء العنف في إقليم تيغراي الإثيوبي، بسبب معارضة الصين وروسيا

مجدداً، اجتمعت الصين وروسيا حول منع إجراء موحد في مجلس الأمن الدولي، ومنعتا، وفق دبلوماسيين، أول من أمس الجمعة، تبنّي بيان في المجلس يدعو إلى «إنهاء أعمال العنف» في إقليم تيغراي شمالي إثيوبيا، ما أدى إلى التخلي عن مسودة النص بعد يومين من المفاوضات، وذلك في الوقت الذي تتوالى فيه التقارير عن وقوع مجازر وجرائم حرب في الإقليم، وتتصاعد المطالبات الدولية بالتحقيق في انتهاكات جسيمة وقعت.

وقال دبلوماسي، طلب عدم كشف اسمه، لوكالة «فرانس برس»: «لا يوجد إجماع (حول البيان)، وليست هناك خطط للذهاب أبعد من ذلك». علماً بأنه منذ بدء أعمال العنف في إقليم تيغراي مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، قالت كل من الصين وروسيا إن القضية مسألة إثيوبية داخلية وليست شأن الأمم المتحدة، وهما تطالبان اليوم بالتركيز على الوضع الإنساني فقط.

وأكد دبلوماسي ثان، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«فرانس برس»، أنه «لن يكون هناك بيان». وأوضح دبلوماسي ثالث أن الصين عطلت مسودة البيان الذي جرى تعديله مراراً الخميس الماضي، مطالبةً بإزالة عبارة «إنهاء أعمال العنف في تيغراي». لكنّ طلب الصين هذا رفضته دول غربية في المجلس، بما في ذلك أيرلندا التي صاغت البيان. ودعمت روسيا موقف الصين المعارض. كما عارضت الهند مسودة البيان، بسبب تفصيل بسيط لم يكن يتطلب سوى تعديل طفيف، وفقاً لدبلوماسيين، من دون الكشف عن هذا التفصيل. وقال دبلوماسي لـ«فرانس برس»، إنّ الصين وروسيا كانتا ستوافقان على النص لو أنه ركّز على الوضع الإنساني فقط في تيغراي.

وصباح الخميس الماضي، عقد مجلس الأمن الدولي مؤتمراً مغلقاً عبر الفيديو حول تيغراي، من دون أن يتمكن من الاتفاق على إعلان مشترك. ومع ذلك، تقررت مواصلة المفاوضات. وللمرة الأولى منذ اندلاع النزاع، أكدت الدول الأفريقية الأعضاء في المجلس (كينيا، النيجر، وتونس) موافقتها على اعتماد إعلان في مجلس الأمن، في وقتٍ كانت تفضل في السابق حل الأزمة من خلال وساطة الاتحاد الأفريقي. وقال دبلوماسي لـ«فرانس برس»، إن الوضع «لم يعد قابلاً للاستمرار» بالنسبة للأفارقة، في ظل تفاقم الأزمة.

ودعا مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، خلال المؤتمر الذي عقده مجلس الأمن عبر الفيديو، إريتريا، إلى سحب قواتها من تيغراي. وشدد على أن «قوات الدفاع الإريترية يجب أن تغادر إثيوبيا، ويجب ألا يُسمح لها بمواصلة حملة التدمير قبل مغادرتها». قبيل ذلك في جنيف، اتهمت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، الجيش الإريتري، بارتكاب فظائع في تيغراي. ودعت إلى «تحقيق موضوعي ومستقل»، بعد أن «تأكدت من وقوع انتهاكات جسيمة»، يُحتمل أن تشكل «جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية» في تيغراي. من جهتها، أكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، المدافعة عن حقوق الإنسان، أول من أمس الجمعة، أنّ القوات الإريترية «قتلت مئات الأطفال والمدنيين في نوفمبر، في مجزرة بتيغراي». وكان هذا ثاني تقرير رئيسي يصدر في الأسبوع الأخير حول انتهاكات يُتهم بارتكابها الجيش الإريتري، في بلدة أكسوم المدرجة في لائحة التراث العالمي للبشرية، التي تُعدّها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو). وكان تحقيق لـ«منظمة العفو الدولية» في الوقائع نفسها تحدّث عن إقدام الجيش الإريتري على «قتل منهجي لمئات المدنيين بدم بارد».

> الاعتراض الصيني الروسي منع صدور بيان في مجلس الأمن

ويأتي تقريرا المنظمتين الحقوقيتين في وقت تتزايد فيه المخاوف إزاء ارتكاب الجيش الإريتري فظائع في تيغراي. وكان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد قد أعلن شن عمليات عسكرية ضد قادة «جبهة تحرير شعب تيغراي»، الحزب الحاكم آنذاك في تيغراي، في مطلع نوفمبر، وقال إنها ردّ على هجمات شنتها الجبهة على معسكرات للجيش الفيدرالي، قبل أن يعلن في 28 من الشهر نفسه اكتمال العمليات والسيطرة على عاصمة الإقليم، ميكيلي. وما زالت أديس أبابا وأسمرة تنفيان وجود قوات إريترية في تيغراي. وكشف تقرير «هيومن رايتس ووتش» أن القوات الإثيوبية والإريترية دخلت، في 20 نوفمبر، إلى أكسوم. قبل ذلك، كانت المدينة هدفاً لقصف مدفعي عشوائي كثيف أسفر عن مقتل مدنيين. وقال التقرير إنّ الجنود الإريتريين قاموا بعد ذلك «بعمليات نهب واسعة» أمام أنظار نظرائهم الإثيوبيين الذين لم يتحركوا. وبدأت المجزرة في 28 نوفمبر، بعد أن هاجم مقاتلون من تيغراي جنوداً إريتريين بمساعدة السكان المحليين، حسب «هيومن رايتس ووتش». ومثّل العفو الدولية، تعتقد «هيومن رايتس ووتش» أنه من المستحيل تحديد حصيلة دقيقة للضحايا. لكن حسب تقديراتها «قُتل أكثر من مائتي مدني بالتأكيد خلال 28 و29 نوفمبر».

(العربي الجديد، فرانس برس)

شرق غرب

ميانمار: الأمن يواصل قمع المحتجين

استخدمت قوات الأمن في ميانمار، أمس السبت، الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت لفض احتجاج في مدينة يانغون، بعد ساعات من دعوة المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة إلى ميانمار كريستين شرانر بورغنر مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ إجراء ضد المجلس العسكري الحاكم. وخرجت تظاهرات في داوي جنوب البلاد وليكاو وسط ميانمار.

(رويترز، فرانس برس)

شي يدعو لتعزيز تعليم «الماندرين» بمنغوليا الداخلية

دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ (الصورة)، أمس السبت، إلى تعزيز استخدام اللغة الصينية (الماندرين) في منغوليا الداخلية شمال البلاد، والتي هزّتها احتجاجات العام الماضي اعتراضاً على سياسة لغوية جديدة يعتبرها السكان تهديداً لثقافتهم. ويبلغ عدد سكان المنطقة 25 مليون نسمة، خمسهم صينيون ينتمون إلى الإثنية المنغولية ويتحدثون اللغة المنغولية. وطالب الرئيس الصيني بتعزيز استخدام الماندرين «كلغة وطنية مشتركة» في منغوليا الداخلية وكذلك «الأدوات التعليمية الوطنية» في مدارس المنطقة.

(فرانس برس)

غني لإسلام آباد: المصالحة في صالح الجميع

اعتبر الرئيس الأفغاني أشرف غني، في خطاب أمام البرلمان في كابول أمس السبت، أن باكستان لا بد وأن تغير سياساتها القديمة وأن تتعامل مع أفغانستان المستقلة، دولة وشعباً، مطالباً حركة «طالبان» بالإصغاء لمطلب الشعب، والعمل للوصول إلى سلام دائم. وقال إن «على باكستان أن تناقش مع أفغانستان عملية المصالحة الحقيقية وما يتطلع إليه الشعب الأفغاني، إذ إنها ضرورة وفي صالح الجميع».

(العربي الجديد)

عمران خان ينال ثقة البرلمان الباكستاني

استطاع رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان (الصورة)، أمس السبت، الحصول على ثقة البرلمان، في ظل مقاطعة المعارضة للتصويت. ونال خان 178 صوتاً، في مجلس النواب، الذي يتألف من 340 نائباً، من دون تصويت ضده، إذ إن «حركة الديمقراطية»، التي تضم 11 حزباً معارضاً، قاطعت الجلسة. وكان خان قرر الحصول على ثقة البرلمان بعد أن هزم رئيس الوزراء السابق يوسف رضا جيلاني وزير المالية حفيظ شيخ بانتخابات مجلس الشيوخ.

(العربي الجديد)

السنغال: أربعة قتلى بأعمال شغب في دكار

شهدت العاصمة السنغالية دكار، أمس الأول، صدامات بين قوات الأمن ومئات الشبان، أدت بحسب حصيلة رسمية إلى سقوط أربعة قتلى، وذلك بعد اعتقال المعارض عثمان سونكو الذي مُدّد توقيفه. واتهم وزير الداخلية أنطوان فيليكس عبد الله ديومي، في تصريح، سونكو بالمسؤولية عما جرى من خلال «إطلاقه دعوات إلى العنف والتمرد». وأثار اعتقال سونكو، الأربعاء الماضي، وهو في طريقه إلى المحكمة حيث كان يفترض أن يتم استجوابه بتهم اغتصاب يُنكرها، غضب مؤيديه.

(فرانس برس)

قصف مصافي النفط البدائية

رسائل روسية لـ«قسد» والفصائل

وجهت روسيا، عبر استهداف صهاريج محروقات ومحطات بدائية لتكرير النفط، رسالة إلى «قسد» والمعارضة، بأنها ستمنع أي طرف من التحكم بموارد سورية

أمين العاصي

أتت صواريخ بعيدة المدى، مصدرها سفن روسية راسية في البحر الأبيض المتوسط، على عشرات صهاريج المحروقات، ومحطات بدائية لتكرير النفط، في ريف حلب الشمالي الخاضع لسيطرة فصائل سورية معارضة تتبع للجانب التركي، في حادث ليس الأول من نوعه، لكن له الكثير من الأبعاد السياسية.

وقتل، مساء أمس الأول الجمعة، مدنيون ومتطوع في الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)، وأصيب 27، بقصف بصواريخ من بوارج حربية روسية راسية في البحر المتوسط، استهدفت سوقاً ومحطات تكرير النفط الخام قرب منطقة الحمران بريف جرابلس في ريف حلب الشمالي الشرقي، وفي محيط قرية ترحين بالقرب من مدينة الباب كبرى مدن منطقة «درع الفرات» في ريف حلب الشمالي الشرقي، والخاضعة لمجموعة من الفصائل التابعة للجانب التركي.

وما حدث مساء الجمعة الماضي ليس الأول من نوعه، حيث سبق للجانب الروسي استهداف صهاريج محروقات ومحطات بدائية لتكرير النفط في المنطقة ذاتها، في فبراير/شباط ويناير/كانون الثاني وفي ديسمبر/كانون الأول وأكتوبر/تشرين الأول، إما بقصف صاروخي مباشر أو من خلال طائرات مسيّرة. ومن الواضح أن الجانب الروسي يحاول حرمان فصائل المعارضة في شمال سورية من النفط، من خلال استهداف محطات التكرير والتصفية البدائية. كما يضغط الروس على «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) لزيادة كمية النفط، التي توردها للنظام السوري من خلال وكلاء له في المنطقة.

ووصف القيادي في فصائل المعارضة السورية مصطفى سيجري، في حديث مع «العربي الجديد»، ما جرى مساء الجمعة الماضي بـ«العربدة الروسية». وقال «هي ليست جديدة، والأمر تكرر أكثر من مرة». ووضع القصف الروسي في سياق «الضغط المستمر بهدف إرهاب الشعب السوري ومحاربته في لقمة عيشه والتضييق عليه»، معتبراً أنها محاولة جديدة لتشديد الحصار على الشمال السوري.

وتقع بلدة ترحين بالقرب من خطوط التماس بين فصائل المعارضة السورية وبين «قسد»، التي تسيطر على منطقة شرقي نهر الفرات، مصدر النفط الخام الذي يصل إلى مناطق المعارضة من خلال عمليات تهريب عبر معابر نظامية وغيرها. وتسيطر «قوات سورية الديمقراطية»، التي يشكل المقاتلون الأكراد قوامها الرئيسي وخاصة لجهة التوجيه، على معظم الثروة النفطية في سورية، والمتمركزة في أرياف الحسكة ودير الزور. ففي محافظة الحسكة، يوجد حقل رميلان الشهير الذي يضم أكثر من 1322 بئراً، إضافة إلى أكثر من 25 بئراً للغاز تقع بمناطق الشدادي والجبسة والهول ومركدة في ريف الحسكة الجنوبي. وفي دير الزور، تسيطر «قسد» على أهم وأكبر حقول النفط والغاز، وأبرزها العمر، الذي كان ينتج 80 ألف برميل يومياً قبل عام 2011، وكونيكو، والتنك ثاني أكبر الحقول النفطية في دير الزور. ويسيطر النظام، في المقابل، على حقول وآبار أقل أهمية في ريف دير الزور جنوب نهر الفرات، منها الورد والتيم، إضافة إلى حقول الغاز في ريف حمص الشرقي في قلب البادية السورية، مثل الهيل وآراك وحيان وجحار والمهر وأبو رباح. وتخلو المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة في شمال سورية من وجود للنفط والغاز، وكذا الحال في محافظة إدلب التي تخضع جلها لسيطرة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) في الشمال الغربي من سورية.

وأشار الباحث السياسي آزاد حسو، المقرب من «قوات سورية الديمقراطية» في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «روسيا تتصرف وكأنها الوريث الأساسي للدولة السورية»، موضحاً أنها تريد التحكم بكل الموارد الاقتصادية في البلاد، وخاصة البترولية والزراعية والمائية. وقال «روسيا تحاول منع أي طرف سوري، سواء الإدارة الذاتية أو النظام أو قوى المعارضة السورية بشكل عام، من اتخاذ قرارات لا توافق عليها. تريد توزيع موارد سورية بحيث ينال كل السوريين 10 في المائة منها، ويذهب الباقي إلى الميزانية الروسية». وأشار إلى أن القصف الروسي للصهاريج والحراقات البدائية «رسالة من موسكو إلى جميع الأطراف، مفادها أن كل شيء في سورية يجب أن يكون رهن إرادتها». وشدد على أن «الروس يحاولون فرض إرادتهم على كل السوريين».

> **سيجري: القصف محاولة لتشديد الحصار على الشمال السوري**

من جانبه، رأى الباحث المختص بالشأن الروسي طه عبد الواحد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الروس «يريدون حرمان القوى المسيطرة على المنطقة من الاستفادة من النفط وإيراداته». وأشار إلى أن هذا القصف «لا يخلو أيضاً من رسائل سياسية للجانب التركي الذي يعتبر منطقة القصف مجال نفوذ له في سورية». وقال «يريدون (الروس) أن يتحرك الأتراك لتنفيذ اتفاقاتهم حول فتح الطرق الدولية وإبعاد جبهة النصرة عن مناطق سيطرة الفصائل التي تدعمها أنقرة».

وتطرح «الإدارة الذاتية» الكردية في الشمال الشرقي من سورية كميات من النفط والغاز للاستهلاك في المناطق التي تسيطر عليها، فيما تصدر الباقي إلى ثلاث مناطق، الأولى النظام السوري، والثانية المعارضة، والثالثة إلى إقليم كردستان العراق، وفق مصادر مطلعة. ويأخذ النظام حصته عبر وسطاء، أبرزهم شركة «القاطرجي» التي تحمل المحروقات إلى مناطق النظام عبر صهاريج تعبر البادية السورية، وتتعرض بين وقت وآخر للاستهداف من قبل خلايا تنظيم «داعش»، أو عن طريق مدينة حلب، ومنها إلى محطات التكرير والتصفية التابعة لسلطة النظام في حمص والساحل السوري. كما يتم تهريب النفط عبر نهر الفرات، الفاصل بين مناطق «قسد» والنظام في ريف دير الزور الشرقي. كما تورد «الإدارة الذاتية» كميات من النفط إلى مناطق المعارضة عن طريق معابر تفصل بين منطقة منبج في ريف حلب الشمالي الشرقي وبين منطقة «درع الفرات». وبيّنت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، أن مئات محطات التكرير البدائية، أو ما يسمّى بـ «الحراقات»، تابعة إلى مجموعة من الأشخاص الذين يشترون النفط الخام من منطقة شرقي نهر الفرات عن طريق وسطاء، ويوزع بعد التكرير إلى مناطق سيطرة المعارضة في عموم الشمال السوري. ولا توجد أرقام يمكن الركون إليها بالنسبة للنفط في سورية، والذي لم تدخل عائداته إلى خزينة الدولة السورية منذ العام 1970، حيث ظل تحت قبضة عائلة الأسد. إلا أنه من المرجح أن الإنتاج انخفض قبيل بدء الثورة السورية في العام 2011 إلى ما دون 400 ألف برميل يومياً.

سبق لروسيا استهداف محطات بدائية لتكرير النفط (عارف طماوي/فرانس برس)